حرية الصّحافة

تواجه الخطر الدّاهم

التقرير السنوي
لواقع الحريات الصحفية
في تونس
03 ماي 2022

snjt

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens

التقرير السنوي

لواقع الحريات الصحفية في تونس

03 ماي 2022

الفـــهـرس

I. مقدمة عامة 05

II. المناخ السياسي العام 08

III. خطر العودة إلى الوراء: سياسة اتصالية تضرب حرية الإعلام ... 11

1. من ماي 2021 إلى 25 جويلية 2021 .....

2. بعد 25 جويلية 2021:

- ❖ حكومة نجلاء بودن:
- ❖ الإطار التشريعي:
- ❖ الانتهاكات:
- ❖ الاعلام العمومي:
- ❖ الإعلام المصادر:
- ❖ الصحافة المكتوبة والالكترونية:
- ❖ الإعلام السمعي البصري الخاص:

IV. حصيلة سنة من الاعتداءات والقضايا: أرقام وشهادات..... 20

V. التوصيات العامّة 34

VI. ورقة حول المكاسب الواردة في الاتفاقية الإطارية المشتركة للصحفيين التونسيين... 39

المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

"لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية"

الدستور التونسي: الفصل 31 والفصل 32

الفصل 31

حرية الرأي والفكر والتعبير والإعلام والنشر مضمونة.

لا يجوز ممارسة رقابة مسبقة على هذه الحريات.

الفصل 32

تضمن الدولة الحق في الإعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة.

تسعى الدولة إلى ضمان الحق في النفاذ إلى شبكات الاتصال.

مقدمة عامة:

إن الفترة التي يعكسها تقريرنا السنوي لواقع الحريات الصحفيّة في تونس أي ماي 2021 – ماي 2022 حبلى بالوقائع والتغيرات الجذرية وسياسات الفترة الاستثنائية التي تجعلنا ندقّ ناقوس الخطر أمام ما يتهدّد أهمّ مكسب للثورة التونسية أي حرية التعبير والصحافة من تهديدات خطيرة وجدية، في سياق يجمع فيه رئيس الجمهورية قيس سعيد كل السلطات في يده وهي سابقة تاريخية تنذر بالتراجع عن مكتسبات الثورة .

إن اغلب الانتهاكات التي تم تسجيلها طيلة السنة ترتبط ارتباطات وثيقا بالإجراءات الاستثنائية التي أعلنها رئيس الجمهورية قيس سعيد في 25 جويلية 2021 والتي جمع بمقتضاها جميع السلطات لديه، وأصبحت السياسات الحكومية والممارسات اليومية تسير على النحو الذي رسمه الرئيس: تعتيم تام على المعلومات والمعطيات التي تهم الرأي العام، سياسة اتصالية منغلقة لا تعترف لحق المواطن في معرفة ما يجري في بلاده وحقه في المشاركة العامة، ضرب لحق الوصول إلى المعلومة والانتهاك الخطير لهذا المكسب الذي ناضلت من أجله أجيال من الصحفيات والصحفيين والمجتمع المدني والنشطاء وذلك عبر ارساء سياسة تعتيم تام وإصدار منشور عدد 19 الذي ضرب حق النفاذ إلى المعلومة ومنع مؤسسات الدولة من تطبيق قانون حق النفاذ إلى المعلومة وخرق ابسط المبادئ الدستورية، اعتداءات بالجملة على الصحفيات والصحفيين أثناء تغطيتهم للتظاهرات الميدانية وسط حالة خطيرة من الإفلات من العقاب بالنسبة للمعتدين .
وقد رافق ذلك حملات تشويه وتخويف وتهديد بالقتل من قبل ميليشيات إلكترونية تابعة لجهات سياسية (محسوبة على الرئيس واخرى محسوبة على معارضي الرئيس) على شبكات التواصل الاجتماعي ضد الصحفيات والصحفيين بدون أي رادع وفي إفلات تام من العقاب.

إن تباطؤ السلط المسؤولة طيلة العشرية الماضية وتراخي الأجهزة الرقابيّة في التصدي إلى تغلغل المال السياسي الفاسد في وسائل الإعلام، أدى إلى تركيز مشهد اعلامي مشوه

تغلب عليه الرداءة ونشر التفاهة بالإضافة إلى إرادة واضحة لتركيع المهنة وتفقيرها ماديا ومعنويا وتسخيرها لخدمة اجندات سياسية. إن المتابع لوسائل الإعلام التونسية يلاحظ فقرا مهنيا وعدم قدرة على التجديد ومواكبة العصر وعدم احترام لأخلاقيات المهنة الصحفية، مع ضرب لاستقلالية الإعلام وتهميش دور الصحفيات والصحفيين فيها مع إعطاء مكانة اكبر لما يسمى بالكرونيكور او الأشخاص الذين يحضرون كل البلاتوهات بمختلف اختصاصاتها دون تقديم إضافة تذكر إلى الجمهور .

لقد تصاعدت وتيرة تفقير قطاعات واسعة من الصحفيين مما من شأنه أن يُلحق أضرارا كبيرة بأخلاقيات المهنة وبالديمقراطية بصفة عامة بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه وسائل الإعلام بشيب الركود الاقتصادي وما خلفته جائحة كورونا. ففي ظلّ سيطرة أوساط مالية ،متهمة بالفساد وفاقدة لفهم الحقّ النقابي والحقوق الاقتصادية والاجتماعيّة، على أغلب وسائل الإعلام يجد المهنيون أنفسهم من يوم إلى آخر في وضع شديد الهشاشة ويعملون وفق عقود غير قانونيّة ويتعرضون للطرد الجماعي والتعسفي ويُحرمون من التغطية الاجتماعيّة مما من شأنه أن يَضعف لديهم الانضباط المهني ويهّدد موضوعيتهم ويهزّ قناعاتهم المجتمعيّة وصولا إلى إمكانيات الارتماء في أحضان من يدفع أكثر في ظلّ تقاعس كامل لأجهزة الدولة في لعب دورها الاجتماعي في دعم الصحافة المكتوبة والالكترونية والإعلام الجمعياتي وتغافل الأجهزة الرقابية في منع الإستقواء على الصحفيين وتجويعهم. وفي ظل هذا التفقير الممنهج ترفض السلطة نشر الاتفاقية الإطارية المشتركة للصحفيين في الرائد الرسمي رغم صدور احكام نهائية وباتة (ابتدائي واستئناف) في القضاء الإداري تقضي بضرورة النشر الفوري الاتفاقية المشتركة، وأننا نعتبر في نقابة الصحفيين ان رفض السلطة نشر الاتفاقية هو خرب جسيم للقانون وعدم احترام لأحكام القضائية وسياسة واضحة لتجويع الصحفيين بهدف إخضاعهم وتركيعهم .

رغم هذا المشهد المأساوي فإنّه بفضل نضالات الصحفيات والصحفيين التونسيين بتأطير من النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين بمعية الهياكل الشريكة، وبفضل يقظة المجتمع

المدني وأنصار الحرية في تونس وخارجها، وحساسيّة الشعب التونسي تجاه قضايا حرية التعبير والصحافة، فأن مهنة الصحافة مازالت تملك ورقات أساسيّة للتصدي للأخطار المذكورة آنفا وأن ترسم بدائل ونضالات ستنعكس إيجابا ليس فقط علة المهنة الصحفية والحريات العامة والفردية بل أيضا على مستقبل الديمقراطية والتقدم في بلادنا.

المناخ السياسي العام:

تصدر النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، تقريرها السنوي حول حرية الصحافة في ظرف تمر فيه تونس بوضع استثنائي دقيق وحساس انعكس على واقع الحريات بصفة عامة وعلى حرية الصحافة بصفة خاصة. ولئن يعتبر الحق في حرية الصحافة دعامة أساسية لأي دولة ديمقراطية، فإن هذا الحق مهدد وقد يتم التراجع عنه في أي لحظة نظرا لعدم ايمان المسؤولين بدور الإعلام وبأهمية حرية الصحافة وبضرورة دعمها وحمايتها في ظل هشاشة النصوص التشريعية وتعمد تغييب المراسيم المنظمة للمهنة وتكرر حالات الاعتداء على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات، وهو ما يعتبر دليلا على حالة استعداء السلطة لقطاع الإعلام واستهدافه من خلال عدم الالتزام بالقانون وعدم تحسين ظروف عمل الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات.

ورغم أن كل المؤشرات سابقة الذكر تنذر بسعي محموم من السلطة لاحتواء قطاع الاعلام وتدجينه بهدف إعادة انتاجه في شكل مزيف يرتكز على الدعاية السياسية، إلا أن مضمون هذا التقرير هو حلقة في سلسلة نضالات الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات من أجل صحافة حرة ومواصلة لالتزاماتهم بدورهم الطبيعي وتحملهم لمسؤولياتهم في النهوض بقطاع الاعلام بهدف إرساء ديمقراطية حقيقية والارتقاء بواقع الإعلام ببلادنا وتأكيد قدرة الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات على المساهمة في ترسيخ صحافة وطنية تليق ببلادنا وتخدم قضايا المجتمع التونسي وتحترم حق المواطنين في إعلام حر وتعددي وديمقراطي.

والنضال في سبيل الدفاع عن حرية التعبير عموما وعن حرية الصحافة خاصة يزداد إلحاحا في هذا الظرف الاستثنائي الذي تمر به بلادنا بعد 25 جويلية، وهو ظرف يفرض على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات القيام بدورهم التعديلي للحياة العامة من

خلال تقديم الرأي والرأي الآخر وتوفير فضاءات للنقاش العام تكون له القدرة على المساهمة في الخروج بالبلاد من الأزمة الحادة التي تمر بها.

ويكتسي هذا التقرير أهمية بالغة بحكم المحاولات المتتالية لضرب حرية الصحافة والتضييق على حرية التعبير بصفة عامة، وبحكم تتالي الهجمات الممنهجة التي تهدف إلى تدجين الإعلام وتركيعه حيث سجلت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين تراجعا هاما في احترام الحريات التي أهدتها ثورة الحرية والكرامة إلى الشعب التونسي.وبعد 25 جويلية وبسبب التجاذبات السياسية الحادة وبسبب هشاشة الوضع الاقتصادي وما خلفاه من احتقان سياسي واجتماعي تصاعدت وتيرة الاعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات في محاولة لدفعهم للاصطفاف وجعلهم طرفا في الصراع المحموم على السلطة، وانطلقت الحملات الممنهجة من "الميلشيات" المحسوبة سواء على رئيس الجمهورية وأنصاره أو على حركة النهضة وأنصارها أو على الحزب الدستوري الحر وأنصاره أو غيرهم من الجماعات التي تسيطر عليها الحسابات السياسية الضيقة.
ان الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة هو مناسبة سنوية لتجديد التأكيد على أنه دون حرية الصحافة لا يمكن الحديث عن الديمقراطية وعن العددية الفكرية والسياسية وعن حق المواطن. وفرصة أيضا للتأكيد على أن مساعي الهيمنة على الاعلام بدءا بتصريحات بعض المسؤولين في الدولة وفي مقدمتهم رئيس الجمهورية مرورا بمحاولات تأليب الرأي العام ضد الصحافة الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات، إضافة إلى ضرب حق الوصول إلى المعلومة من خلال المنشور عدد 19 وضرب العمل النقابي من خلال المنشور عدد 20 وعودة المحاكمات العسكرية للمدنيين وملاحقة الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات على خلفية آرائهم وعملهم الصحفي باعتماد قانون مكافحة الإرهاب ومجلة الاتصالات والمجلة الجزائية وهي نفس الآليات التي استخدمتها منظومات الحكم السابقة بما فيها قبل الثورة لتكميم الأفواه وضرب حرية الصحافة.

وأمام خطورة هذه المساعي تهيب النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين بكل الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات إلى ضرورة التضامن والحفاظ على وحدة الصف الصحفي للتصدي لكل محاولات تركيع قطاع الإعلام من أي جهة كانت وتدعوهم إلى اليقظة للتصدي لكل محاولات زرع الشقاق بين أبناء القطاع، وتهيب بكافة مكونات المجتمع المدني والرأي العام الانتصار المبدئي لحرية الاعلام باعتبارها احدى الضمانات الأساسية في المحافظة على حقوق المواطنين وحرياتهم وعلى الديمقراطية ودولة القانون والمؤسسات.

خطر العودة إلى الوراء: سياسة اتصالية تضرب حرية الإعلام

*من ماي 2021 إلى 25 جويلية 2021:

اعتمدت السلطة السياسية قبل 25 جويلية سياسة صدامية مع الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات، وحاولت السيطرة على القطاع من خلال فرض تعيينات محسوبة على أحزاب سياسية على رأس مؤسسات الإعلام العمومي، ومن خلال محاولة ائتلاف الكرامة وحركة النهضة وحزب قلب تونس تمرير تنقيحات مشوهة على المرسوم 116 بهدف السيطرة على الهيئة التعديلية وبالتالي على القطاع السمعي البصري وقد ساعدتهم في ذلك حكومة هشام المشيشي من خلال سحبها من البرلمان للمشروع المتوافق عليه لفسح المجال أمام مبادرة ائتلاف الكرامة. كما سعت نفس السلطة التنفيذية المدعومة من التحالف البرلماني الأغلبي (حركة النهضة + قلب تونس+ ائتلاف الكرامة) إلى هرسلة الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات والمؤسسات الإعلامية بهدف ترهيبهم ودفعهم إلى التخلي عن مهنيتهم والاصطفاف إلى جانب طرف معين.

كما استخدمت الأحزاب الحاكمة قبل 25 جويلية وبالأساس حركة النهضة وائتلاف الكرامة ميليشيات على وسائل التواصل الاجتماعي مهمتها القيامبحملات التشهير والثلب والتشكيك ضد الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات، وتتالت عمليات التحريض بعبارات داعية إلى العنف مما عرض السلامة الجسدية لعديد الصحفيين/ات للخطر.

*بعد 25 جويلية 2021:

واصل رئيس الجمهورية قيس سعيد بعد 25 جويلية 2021 نفس السياسة الاتصالية الافتراضية التي اعتمدها منذ توليه الرئاسة سنة 2019، حيث لم ينظم أي لقاء صحفي او مؤتمر صحفي ومنذ استقالة المستشارة الإعلامية ظل المنصب شاغرا ولم يعين بديلا ولا

ناطقا رسميا. وأمام مسكه بكل السلطات التشريعية والتنفيذية أصبحت مؤسسة رئاسة الجمهورية المصدر الوحيد للمعلومة، ولكن الرئاسة واصلت سياسة التعتيم والانغلاق واكتفت بما تنشره على صفحتها على موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك وهو ما تسبب في ضرب حق الصحفي في الوصول إلى المعلومة وبالتالي ضرب حق المواطن في معلومة دقيقة وآنية، وفي انتشار الأخبار الزائفة وكرس حالة الغموض وعدم وضوح رؤية المسار الذي تسير فيه بلادنا.

كما سمح رئيس الجمهورية لنفسه بالتدخل في ترتيب الأخبار من خلال تعبيره عن استيائه من تمرير نشاطه بعد عدد من الأخبار الأخرى في النشرة الرئيسة للأنباء بمؤسسة التلفزة التونسية، وهو ما يشير إلى رغبة رئيس الجمهورية في توظيف الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات، وهو ما اعتبرته النقابة تحريضا ضد منظوريها واعتداء على حرية الصحافة، حيث تجسد ذلك في الحملات التي تقوم بها عديد الصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي والتي يشرف عليها أنصاره ويقومون بحملات سحل الكتروني وتشويه وثلب لكل من يخالف الرئيس الرأي وشملت تلك الحملات عديد الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات والمؤسسات الإعلامية، فيما واصل الرئيسسياسة الصمت وهو ما يعتبر تواطؤا لضرب حرية الصحافة وتعريض السلامة الجسدية والمعنوية للصحفيين/ات وللمصورين/ات الصحفيين/ات للخطر. كما خير رئيس الجمهورية أيضا الصمت أمام الاعتداءات المتكررة من قبل الأمنيين على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات.

وتجاهل رئيس الجمهورية قيس سعيد مراسلة النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين لطلب نشر الاتفاقية الاطارية المشتركة للصحفيين في الرائد الرسمي بعد تعنت الحكومة وعدم التزامها بالقرار القضائي النهائي الصادر عن الدائرة الاستئنافية بالمحكمة الإدارية الذي ينص على النشر الفوري لنص الاتفاقية بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية لتدخل مباشرة حيز النفاذ. وتعتبر النقابة أن الرئيس تنكر لتعهداته باحترام وحماية حرية الصحافة، بل يقود

مسارا لنسف مكتسبات التونسيين في حرية التعبير من خلال سماحه بالمحاكمات العسكرية على خلفية الرأي والنشر، ومن خلال عدم تصديه لظاهرة الإفلات من العقاب وصمته على سجن الصحفيين/ات وعدم حمايته لحريتهم.

كما أعلن رئيس الجمهورية أنه يعتزم تنظيم قطاع الإعلام، وأمام انفراده بكل القرارات مع وجود بوادر حول نيته سن مراسيم جديدة لقطاع الإعلام، فقد عبرت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين عن مخاوفها من تركيع الإعلام بتعلة إصلاحه، وأكدت رفضها المطلق لأي مشاريع قوانين تتعلق بالمهنة دون تشريك الهياكل النقابية والصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات في مناقشتها وصياغتها.

***حكومة نجلاء بودن:**

وبعد تعيين الحكومة من قبل رئيس الجمهورية، اعتمدت حكومة نجلاء بودن نفس السياسة الاتصالية التي تعتمدها مؤسسة رئاسة الجمهورية، حيث لم تخاطب الشعب التونسي ولو مرة وحيدة، كما لم تنظم أي مؤتمر صحفي، ولم تعين مستشارا إعلاميا يسهل عمل الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات، واكتفت بما تنشره من بيانات دعائية على صفحة رئاسة الحكومة في موقع التواصل الاجتماعي رغم ما تمر به البلاد من أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة ورغم انتشار الأخبار الزائفة التي تهدد السلم الاجتماعي.

ولم تكتف رئيسة الحكومة بسياسة اتصالية صامتة وانما أصدرت المنشور عدد 19 بتاريخ 10 ديسمبر 2021 الذي يحمل عنوان "حول قواعد الاتصال الحكومي للحكومة"، والذي يتعارض كليا مع الضمانات الدستورية والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها الدولة التونسية، ويهدد حرية الصحافة ويضرب حق الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات في الوصول إلى المعلومة ويعيد البلاد إلى دائرة الأنظمة الخانقة لحرية الصحافة.

واعتبرت النقابة الوطنية للصحفيين هذا القرار سعى لفرض وصاية كاملة على حقوق الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات والمواطنين/ات عموما واقصائهم من المشهد.
وقد سجلت النقابة عديد العراقيل والصعوبات التي يتسبب فيها هذا المنشور مما أثر على عمل الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/اتفي المركزوفي الجهات، فضلا على أنه سعى لسحب صلاحيات المؤسسات في الاتصال والتواصل وفرض ثقافة التعليمات عوض الشفافية والانفتاح على الإعلام لتوفير المعلومة للمواطن.
واعتبرت النقابة أن المنشور عدد 19 هو اعلان صريح من رئيسة الحكومة نجلاء بودن بمعاداة حرية الصحافة والتعبير ومساعيها الجادة للعودة إلى مربع الاستبداد. ودعت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين إلى السحب الفوري لذلك المنشور وتوفير كل الضمانات القانونية لعملالصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات وحق التونسيين في معرفة والاطلاع على ما يحدث وما يقرر وما ينجز بعيدا عن كل أشكال الاختطاف التي تطال حريتهم وحقهم في التعبير، ولكن لم تسجل أي تجاوب يذكر من قبل الحكومة.

ولم تكتف رئيسة الحكومة بالمنشور عدد 19 وإنما أصدرت بعده مباشرة المنشور عدد 20 الي يضرب الحق النقابي المكفول بالدستور وبكل المواثيق والمعاهدات الدولية، وساهم هذا المنشور في تراكم الملفات والتنصل من الالتزامات والتعهدات والاتفاقات السابقة وضرب السلم الاجتماعي داخل المؤسسات في ضرب واضح لمبدأ تواصل الدولة.

***الاطار التشريعي:**

المنظومة القانونية في تونس مازالت تتضمن عديد الفصول القانونية القمعية والزجرية التي تلجأ إليها السلطة لضرب حرية الاعلام، ودعت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين في عديد المناسبات والبيانات إلى الغائها وتفعيل المرسوم 115 في كل قضايا النشر عوض اللجوء الى فصول متخلفة سالبة للحرية من شأنها أن تنسف ما تحقق من حريات وتعود بحرية التعبير إلى فترة ما قبل ثورة 14 جانفي 2011.

ورغم محاولات النقابة إرساء منظومة تشريعية قانونية متطورة وتحررية إلا أن سلوك بعض القضاة والأمنيين مازال دون المأمول،حيث تم اتخاذ 6 قرارات وأحكام سالبة للحرية كلها مستندة إل قوانين لا تمت لمهنة الصحافة بصلة ويتم الاعتماد على المجلة الجزائية وعلى قانون مكافحة الإرهاب ومجلة الاتصالات..

كما رفضت البرلمانات والحكومات المتعاقبة وآخرها حكومة هشام المشيشي المدعومة من التحالف البرلماني المتكون من حركة النهضة وائتلاف الكرامة وقلب تونس المصادقة على المشاريع المعوضة للمراسيم 115 و116 المعتمدة في تونس منذ سنة 2011، واعتمدوا أسلوب المماطلة والابتزاز في محاولة للسيطرة على القطاع. وتسبب تعطيل المصادقة على القوانين الجديدة في عدم إرساء الهيئة التعديلية الدستورية الدائمة، ومثل عائقا أمام ضمان تكريس تحرر الصحافة في تونس وهو ما كانت له استتباعات خطيرة تهدد الحرية.
كما أعلن رئيس الجمهورية أنه يعتزم تنظيم قطاع الإعلام، وأمام انفراده بكل القرارات مع وجود بوادر حول نيته سن مراسيم جديدة لقطاع الإعلام، فقد عبرت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين عن مخاوفها من تركيع الاعلام بتعلة إصلاحه، وأكدت رفضها المطلق لأي مشاريع قوانين تتعلق بالمهنة دون تشريك الهياكل النقابية والصحفيين/ات في مناقشتها وصياغتها.

***الانتهاكات:**

رغم التأكيد المتواصل لكل المسؤولين في الدولة على احترامهم لحرية الإعلام وحقوق الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات إلا ان تلك الوعود ظلت مجرد شعارات للدعاية السياسية حيث تعتبر سنة 2021-2022 السنة الأقسى على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات على مدى الخمس سنوات الأخيرة، فقد سجلت وحدة رصد الانتهاكات صلب النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين أعلى نسب الاعتداءات في الفترة

الممتدة بين 1 ماي 2021 و30 أفريل 2022، وطال الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات 214 اعتداء.

كما سجلت خلال نفس الفترة عديد الملاحقات القضائية للصحفيين/ات في قضايا أمن الدولة وقضايا إرهابية على خلفية محتويات إعلامية. وتعمقت أزمة الإفلات من العقاب في الجرائم المسلطة على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات والتي تعددت في ظل توتر الأوضاع السياسية والاجتماعية إبان 25 جويلية 2021.

وواجه الصحفيون/ات والمصورون/ات الصحفيون/ات عديد الانتهاكات والاعتداءات سواء من قبل المؤسسة الأمنية او بعض رجال السياسة أو مجموعات من المواطنين أو بعض الميليشيات التي تتحرك وفق أجندات سياسية وحزبية.فالاعتداءات التي طالت الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات وهياكلهم المهنية بلغت رقما غير مسبوق تمثلت في السجن والإحالة على القضاء والملاحقات الأمنية والتعنيف الجسدي والاعتداء المعنوي وتعطيل حرية العمل. كما تواصل الضغط على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات الذين يواصلون الصمود والإصرار على عدم عودة الاعلام لمربع تلميع صورة الحاكم وتعديد إنجازاته كما كان في العهد السابق قبل ثورة الحرية والكرامة. وتهدف تلك الانتهاكات إلى التأثير على الخط التحريري للمؤسسات وتوجيهه وفق الرؤية السياسة للرئاسة والحكومة اللتان لا تعترفان بدور الإعلام وحق الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات في الوصول الى المعلومة واعتمدتا سياسة الإغلاق وسياسة اتصالية افتراضية.

وقد نددت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين بهذه الاعتداءات وقامت بمراسلة كل من رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة ووزارة الداخلية ورفع دعاوى قضائية، ولم تسجل أي تجاوب بل كانت في كل مرة تسجل ارتفاعا لحالات الاعتداء.

***الإعلام العمومي:**

ظل الوضع هشا في مؤسسات الإعلام العمومي لأن الإصلاح ظل مجرد شعار ولم يتحقق فعليا حيث لم نسجل إلا بعض المحاولات التي لم تكتمل، فعلى سبيل المثال كلها تنتظر منذ سنوات الأنظمة الأساسية الجديدة التي من شأنها أن تطور الهيكلة وتطور العمل داخلها، فلم تتمكن المؤسسات الإعلامية العمومية وان كانت بدرجات متفاوتة من تحقيق الاستقلالية التامة خاصة مع غياب الإرادة لتحقيق ذلك.
فمؤسسة التفزة التونسية عادت بعد 25 جويلية 2021 للقيام بدور الدعاية للسلطة وأقصت كل الأحزاب السياسية سواء الداعمة لقرارات 25 جويلية أو الرافضة لها، كما أقصت كل منظمات المجتمع المدني والناشطين الحقوقيين او السياسيين الذين يعارضون مشروع رئيس الجمهورية، وأصبحت تمثل الصوت الواحد في مشهد ذكر التونسيين بما كانت عليه قبل ثورة 14 جانفي.

وتصدت المكلفة بتسيير مؤسسة التلفزة التونسية لكل محاولات أبناء المؤسسة المتكررة في الدفاع عن استقلالية خطهم التحريري والتصدي للانحراف به، وتعرضوا للإقصاء من البرمجة واحالتهم على البطالة القسرية، كما قامت بهرسلة عديد الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات الذين اختلفوا معها في التوجه وعملت على ضرب الحق النقابي وفي سابقة خطيرة قامت بمعاقبة صحفية على خلفية انخراطها في تحرك نقابي.

أما مؤسسة الإذاعة التونسية فمنذ 14 فيفري 2022 دون رئيس مدير عام مما تسبب في حرمان الصحفيين وكل العاملين في المؤسسة من حقوقهم، وساهم في مزيد تعميق الأزمة التي تعانيها المؤسسة منذ سنوات نتيجة التعيينات بالنيابة وطول فترات الفراغ وغياب رؤية إصلاحية قابلة للتنفيذ لإنقاذ المؤسسة. ويعاني الصحفيون/ات والمصورين/ات الصحفيون/ات في مؤسسة الإذاعة التونسية بمختلف إذاعاتها المركزية والجهوية من غياب وسائل العمل، ونقص التجهيزات وضرورات فضاء العمل. كما تسبب الفراغ على رأس

المؤسسة في توقف عملية التحاق إذاعة الزيتونة بالمؤسسة، وهو ما نتج عنه حرمان العاملين في الإذاعة من حقوقهم لعدة أشهر علاوة على عدم وضوح الرؤية وهو ما من شأنه أن ينعكس سلبا على المناخ الاجتماعي داخل المؤسسة.

وبخصوص وكالة تونس افريقيا للأنباء فهي بدورها تنتظر تعيين رئيس مدير عام وفق عقد أهداف وبرنامج إصلاحي فعلي، حيث منذ سنة وهي تسير من قبل مفوض مكلف بالتسيير الوقتي.

وبالنسبة إلى مؤسسة سنيب لابراس، فرغم تقديم عدة مشاريع لإنقاذ المؤسسة المهددة بالإفلاس وتطوير مضامينها واصداراتها، إلا أن كل الحكومات تجاهلت ذلك وساهمت في مزيد تعميق أزمة هذه المؤسسة العريقة، وهو ما تسبب في حرمان الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات من حقوقهم، بالإضافة إلى عدم وضوح الرؤية المستقبلية للمؤسسة.

***المؤسسات الإعلامية المصادرة**

تواصلت معاناة الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات المنتمين إلى المؤسسات الإعلامية المصادرة منذ سنة 2011، فالمؤسسات الإعلامية المصادرة وهي دار الصباح وإذاعة شمس أف أم وشركة كاكتوس برود تشترك في المصير المجهول وعدم وضوح الرؤية: يعاني الزملاء في شركة كاكتوس برود من تجاهل الحكومة للمؤسسة التي نخرها الفساد ولحقوق العاملين فيها وهو ما تسبب في عدم حصولهم على أجورهم وحقوقهم منذ شهر نوفمبر 2021 إلى غاية 01 ماي 2022.

أما إذاعة شمس أف أم فلا وجود لمعلومات رسمية تؤكد مصير المؤسسة بعد ابرام العقد الأولي للتفويت فيها وبعد ما أثبته تقرير هيئة الرقابة صلب وزارة المالية من إخلالات وصفت بالجدية في الصفقة. ولا تختلف وضعية مؤسسة دار الصباح على بقية المؤسسات المصادرة من حيث عدم وضوح الرؤية المستقبلية للمؤسسة.

***الصحافة المكتوبة والالكترونية:**

فقدت الساحة التونسية عديد العنوانين الصحفية طيلة الـ 11 سنة الفارطة بسبب الأزمة العامة التي تعانيها الصحافة المكتوبة وبسبب غياب سياسة للدولة لحماية المؤسسات الإعلامية المكتوبة ومساعدتها على الانتقال الرقمي لتتمكن من القدرة على الاستمرارية وذلك ضمانا لتعددية المشهد الإعلامي في تونس. وتتواصل الأزمة حاليا مع ما تبقى من صحف ورقية وسط غير مبالاة تامة من الحكومة.

أما الصحافة الالكترونية، فرغم انتشارها إلا أنها إلى اليوم تشوبها الفوضى لأنها دون أي نص قانوني ينظمها ويضمن حقوق العاملين فيها من صحفيين/ات ومصورين/ات صحفيين/ات.

***الاعلام السمعي البصري الخاص:**

مازال الصحفيون/ات والمصورون/ات الصحفيون/ات العاملون في أغلب المؤسسات الإعلامية السمعية البصرية الخاصة يعانون من هشاشة الوضع ومن انتهاك لحقوقهم وعدم احترام قوانين الشغل والاتفاقيات المبرمة. كما تم استبعاد الصحفيين/ات من صدارة المشهد الإعلامي السمعي البصري لصالح أصحاب المهن الأخرى ونجوم الأنستغرام ومؤيدي الرئيس أو بعض الأحزاب السياسية الذين غزوا المؤسسات الإعلامية وذلك على حساب جودة المضمون الإعلامي وعلى حساب احترام أخلاقيات المهنة، وطغت على أغلب المنتوج الإعلامي السطحية والإثارة.

وبسبب الأزمة المالية التي تعانيها عديد القنوات التلفزية الخاصة والتي تفاقمت بعد انتشار فيروس كورونا وتعمق الأزمة الاقتصادية في تونس تحولت أغلبها إلى محلات للتسوق عوض برامج تقدم مضامين إعلامية جادة تخدم المصلحة العامة.

حصيلة سنة من الاعتداءات والقضايا: أرقام وشهادات..

I. الإحصائيات العامة للاعتداءات

كانت سنة 2021-2022 السنة الأقسى على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات على مدى الخمس سنوات الأخيرة، حيث سجلت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين أعلى نسب الاعتداءات في الفترة الممتدة بين 1 ماي 2021 و 30 أفريل 2022. حيث طال الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات 214 اعتداء.

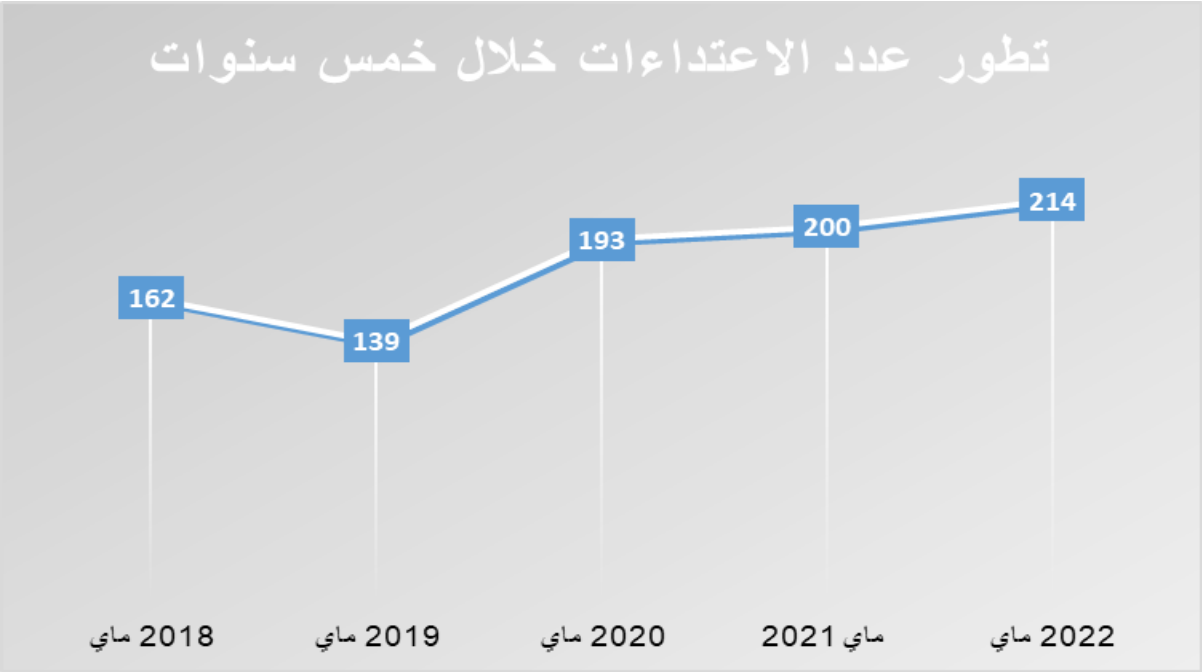

وأثرت الأوضاع الاستثنائية التي تعيشها البلاد منذ 25 جويلية 2022 سلبا على واقع الحريات الصحفية في تونس خاصة في علاقة بالملاحقات القضائية للصحفيين في قضايا أمن الدولة وقضايا إرهابية على خلفية محتويات إعلامية، كما تواصلت أزمة الحصول على المعلومات وتواتر وضع العوائق الغير مشروعة في وجه الصحفيين/ات وجهودهم/ن في كشف الحقائق ونقل مختلف وجهات النظر.

كما تعمقت أزمة الإفلات من العقاب في الجرائم المسلطة على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات والتي تعددت في ظل توتر الأوضاع السياسية والاجتماعية إبان 25 جويلية 2021.

وقد عدد هذه الاعتداءات وضحاياها كما يلي :

وكانت الأيام الستة الأولى من انطلاق الأوضاع الاستثنائية أي ما بين 25 و 31 جويلية 2021 الأقسى على الصحفيين حيث سجلت معدل تجاوز 3 اعتداءات يوميا على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات.

كما شهد شهري سبتمبر وجانفي أشد أنواع الاعتداءات خاصة تلك العنيفة من عنف جسدي وتحريض وتهديد بالعنف من عديد جهات خاصة من مؤيدي ومعارضي قرارات الرئيس قيس سعيد ومن الأمن خلال عمل الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات على التغطيات الميدانية.

الحق في الحصول على المعلومات

يقاس احترام الدولة لمقتضيات الحق في النفاذ إلى المعلومات عبر جملة التشريعات والإجراءات المتخذة في مجال اعمال الحق واحترام استثناءاته لمعايير الضرورة والتناسب.

وقد سجل خلال الفترة الماضية خرق صريح لمقتضيات النقطتين الثانية والثالثة من المادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في علاقة بـ "حرية التماس وتلقي ونقل المعلومات والأفكار من جميع الأنواع" والاستثناءات المتعلقة بجواز "إخضاعها لبعض القيود" ومراعاة مبدأ الضرورة والتناسب في ذلك. حيث ارتبط 105 اعتداء بحق الحصول على المعلومات ونقلها أي بنسبة 49 بالمائة من جملة الاعتداءات المسجلة من قبل النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين في الفترة الممتدة بين 1 ماي 2021 إلى موفي شهر أفريل 2022 وقد انخرطت في هذه الاعتداءات الجهات الرسمية بنسبة تجاوزت التسعين بالمائة عبر ممارستها لأفعال واتخاذها لإجراءات من شأنها عرقلة الصحفي بوضع عوائق غير مشروعة أمام سعيه للحصول على المعلومات والتي تدخل في خانة المضايقات التي تم تسجيلها في 40 مناسبة. كما كانت هذه العوائق سببا من حرمان الصحفي من قيامه بعمله، وقد تم تسجيل عمليات المنع هذه في حق الصحفيين في 40 مناسبة. كما عملت السلطات ممثلة في موظفي الدولة والمسؤولين الحكوميين في حجب المعلومات عن الصحفيين في 8 مناسبات.

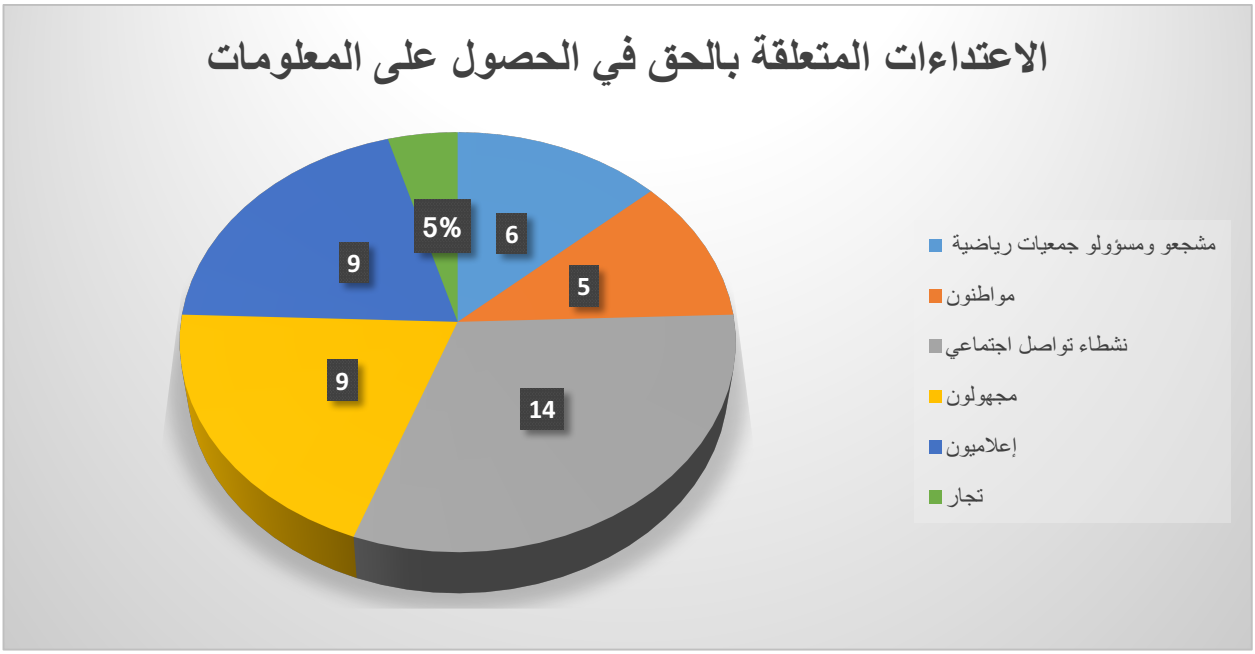

وتأتي هذه الممارسات نتيجة لجملة من الإجراءات والتدابير التي اتخذتها السلطة في اطار التضييق على حق الحصول على المعلومات والنفاذ إليها وكان أخطرها وأشدها وقعا على عمل الصحفيين ونتج عنه تسجيل عمليات حجب لأول مرة خلال الخمس سنوات الأخيرة وهي ما قامت به رئاسة الحكومة بإصدار المنشورين 19 و 20 الصادر عن رئاسة الحكومة والتي تضع عوائق غير مشروعة أمام حصول الصحفيين على المعلومات وهو ما عمق أزمة الصحفيين مع الإدارة التونسية عبر المنع من العمل وعدم الاستجابة لمطالب الصحفيين بالتصريح من قبل الموظفين أو المسؤولين الحكوميين ووصل الأمر حد عدم الاستجابة لمطالب النفاذ إلى المعلومات المنصوص عليها قانون بالقانون 22 الخاص بالنفاذ إلى المعلومات.

كما فرضت مؤسسات رئاسة الجمهورية قيود تعوق حرية تداول المعلومات أو تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف مؤسسات الإعلام عبر فرض ممارسات تمييزية تقوم على أساس الولاءات كان أخطرها عقد نقطة إعلامية دون حضور صحفيين وممارسة التمييز بين وسائل الإعلام عبر اقتصار الحضور خلال زيارة الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون إلى تونس في ديسمبر 2021 على الإعلام العمومي وفرض بروتوكول خاص به عبر رفض

القاء أسئلة على الرئيس الضيف. إضافة إلى الخطاب التحريضي لرئيس الجمهورية قيس سعيد ضد وسائل الإعلام ما جعلها تتعرض إلى موجة انتقادات وتحريض واسعة من قبل مؤيديه.

وقد انعكست السياسة الاتصالية المنغلقة لرئاسة الجمهورية على السياسة الاتصالية لرئاسة الحكومة حيث باتت تقوم على نشر البيانات على صفحاتها الرسمية وعدم الاعتراف بدور وسائل الإعلام كوسيط وكمحاور للسلطة خدمة للمصلحة العامة.

وقد فعل الجهاز الأمني إجراءات غير قانونية في علاقة بمنع الصحفيين من العمل ومطالبتهم بتراخيص غير منصوص عليها بمقتضى المرسوم 115 المنظم لحرية الصحافة والطباعة والنشر ومارسها ضمن هذه الإجراءات أعمال منع ومضايقة في حق الصحفيين إضافة إلى العنف المادي واللفظي.

كما تواترت حالات الاحتجاز التعسفي بدون موجب قانوني وقد تم تسجيل 12 حالة احتجاز تعسفي في حق الصحفيين تعتبر الأعلى نسبة على الإطلاق خلال الخمس سنوات الأخيرة كان 10 حالات احتجاز تعسفي منها ما بعد 25 جويلية، وقد ظهر خلال هذه الحالات نوع جديد من الاعتداءات الأمنية التي تدخل ضمن حالات الهرسلة عبر تحرير محاضر في حق الصحفيين بتهمة التصوير دون ترخيص وقد أحيل الصحفيون على القضاء في مناسبتين على القضاء بعد هذه المحاضر وتم حفظ الدعوى في حقهم.

وقد تدخلت خلية الأزمة بوزارة الداخلية لفائدة الصحفيين في حالات الاحتجاز التعسفي بنسبة 100 بالمائة لفظ الإشكال وإطلاق سراح الصحفيين.

خطابات التحريض على العنف والكراهية

تنامت خلال السنة الأخيرة وتيرة التشهير وهتك الأعراض ونشر المعطيات الشخصية لصحفيين وقائمين على وسائل إعلام ونقابيين علي صفحات مشبوهة على شبكات التواصل الإجتماعي متجاوزة كل الحدود القانونية والأخلاقية وتذكرنا بالصحافة الصفراء في عهد

المخلوع و"الذباب الأزرق" في العشرية الأخيرة " وأصبح العشرات ضحية سحل إلكتروني أخلاقوي مرفق بتهديدات خطيرة تستهدفهم وتستهدف عائلاتهم لمجرد أن عبروا عن مواقف تخضع للنقاش والجدال أو أداروا حوارات وشاركوا فيها قائمة علي تعدد الآراء والأفكار بخصوص مستجدات الساحة الوطنية خاصة بعد 25 جويلية الماضي.

وأصبحت عديد وسائل الإعلام تتعرض إلى تهديدات بشكل يومي وصولا للتحريض على إغلاقها في منطق يستهدف إخراسها وإلحاقها بجوقة الرأي الواحد والموقف الواحد وتحويلها من أدوات إعلامية إلى أجهزة دعاية وتبييض"."

وكان الصحفيون ضحايا مثل هذه الممارسات اللا أخلاقية في 31 حالة استهدفتهم واستهدفت حياتهم الخاصة ومحيطهم الاجتماعي ووصلت حد إدراجهم في قائمة الاستهداف سواء بالتحريض عليهم في 21 مناسبة أو بتهديدهم بالعنف والقتل في 10 مناسبات.

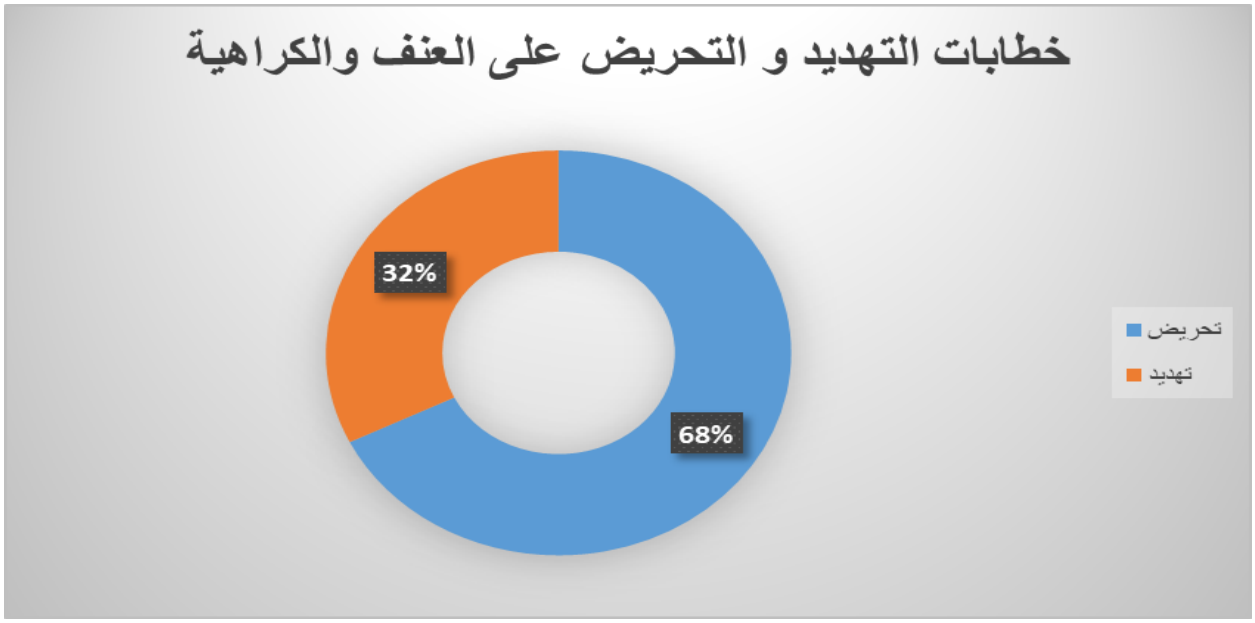

ان صفحات مشبوهة على غرار " سيب صالح: و"مسكينة تونس" و تونس السياسية" و" ازدريبال نيوز: التي يسير بعضها من خارج تونس، والتي هناك مخاوف من أنها تستقي بعض معلوماتها من أجهزة الدولة، تؤسس حملاتها على معطيات مغلوطة ومظللة حول أدوار المجتمع المدني كسلطة مضادة، وعلى عدم دراية برسائل وسائل الإعلام والعمل الصحفي وأهدافه وأدواته، وعلى أفكار سياسية تريد إسقاطها على المشهد الإعلامي من

أجل توظيفه لغايات لا علاقة لها بالمهنة الصحفية وأخلاقياتها وكانت هذه الصفحات وغيرها الفضاء الأساسي للتحريض على الصحفيين واستهدافهم في 26 مناسبة طيلة الفترة التي يشملها تقرير الحريات، وهي صفحات لابد من اتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بالحدّ من خطابها التحريضي القائم على بث الكراهية وتعريض حياة الأفراد إلى الخطر.

حماية السلامة الجسدية والنفسية للصحفيين

إن المساس بالسلامة الجسدية والنفسية للصحفيين تعتبر من أخطر الاعتداءات التي تستهدفهم في الميدان ويترتب عنها جرائم تستوجب الملاحقة القانونية والى حد الآن لم يضع التشريع التونسي أي ضمانات في هذا الخصوص لملاحقة المعتدين سوى الفصل 14 من المرسوم 115 الخاص بحرية الصحافة والطباعة والنشر والذي يقر بضرورة معاقبة المعتدين ويحيل الى القانون الجزائي وكانت سلامة الصحفيين الجسدية والنفسية مستهدفة خلال السنوات الخمس الأخيرة،

وكانت سلامتهم مستهدفة في 54 مناسبة خلال الفترة التي يشملها التقرير وهو ما يعادل 25 بالمائة من الاعتداءات المسلطة على الصحفيين سنويا.

ومرت سلامة الصحفيين الجسدية عبر استهدافهم بالعنف الأمني بأزمات حادة خلال السنة التي يشملها هذا التقرير عبر الاعتداء عليهم جسديا خلال تغطية تحركات أشهر جويلية وسبتمبر2021 وجانفي 2022 وكان أقساها ما تم تسجيله 13 اعتداء من بينها 9 اعتداءات جسدية و4 حالات احتجاز تسعفي.

وكانت السلامة الجسدية للصحفيين مستهدفة في 27 مناسبة من قبل عديد الأطراف خاصة أمنيين ومعارضي قرارات الرئيس قيس سعيد ومن مواطنين أيضا. كما تعرض الصحفيون للاعتداء عليهم لفظيا في 20 مناسبة من قبل عديد الأطراف خاصة مع تنامي الصراع السياسي وتعقد الأوضاع السياسية في تونس وقد طالتهم من مختلف الجهات خاصة تلك

المؤيدة أو المعارضة لقرارات الرئيس قيس سعيد إضافة إلى حملات للسب والشتم والتشهير قادتها صفحات فيسبوكية موالية أو معارضة للرئيس.

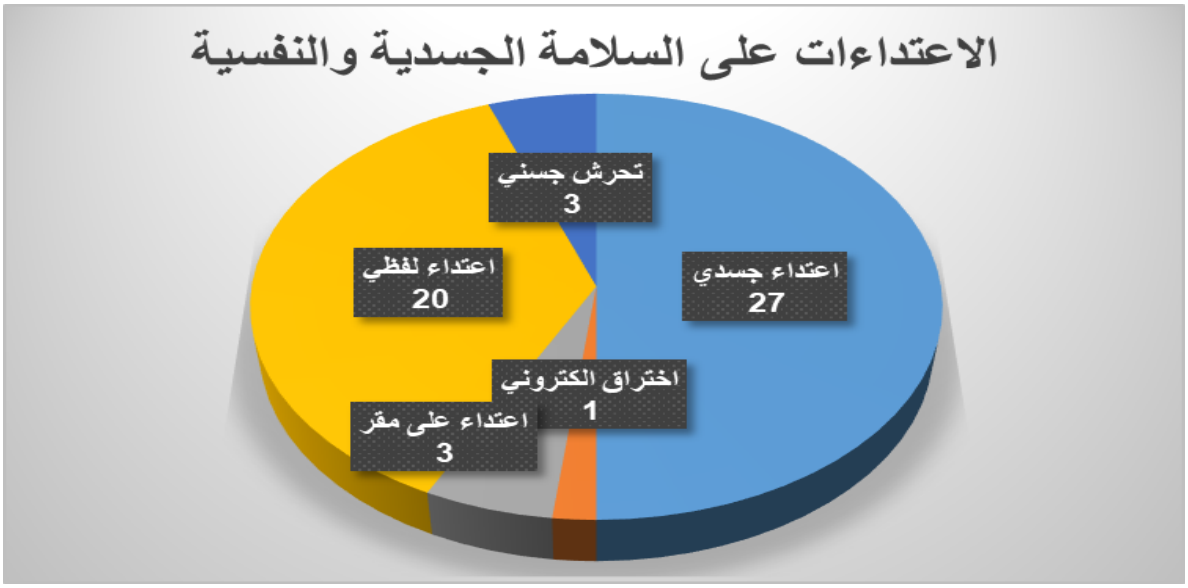

كما تم اختراق الأمن الرقمي للصحفيين في مناسبة خلال الفترة التي يشملها التقرير إضافة إلى الاعتداء على مقرات عملهم من ذلك غلق مكتب قناة "الجزيرة" في جويلية 2021 والذي يتواصل غلقه حتى الآن بعد مرور أكثر من 9 أشهر دون أي موجب قانوني. كما تعرضت الصحفيات النساء إلى التحرش الجنسي في 3 مناسبات ما خلف لديهن آثار نفسية كبيرة وتم تقديم شكايات في هذا الغرض على معنى قانون مناهضة العنف ضد النساء.

المعالجة القضائية لقضايا الصحفيين/ات

خرقت السلطات التونسية كل تعهداتها بعدم سجن الصحفيين خلال الفترة التي يشملها التقرير حيث أصدرت كل من المحكمة العسكرية الدائمة بتونس والمحكمة الابتدائية بنابل حكمين بالسجن في حق صحفيين لمدة 4 أشهر لكل منهما.

وتمت ملاحقة الصحفيين في قضايا أمن دولة وإتيان أمر موحش في حق رئيس الجمهورية، وهي نوع من الملاحقات التي تم القطع معها بعد ثورة ديسمبر 2010- جانفي 2011 وصدر في أحدها حكم في حق الإعلامي عامر عياد من قبل المحكمة العسكرية الدائمة

بتونس وبطاقة إيداع بالسجن في حق الصحفية شذى الحاج مبارك صادرة عن قاضي التحقيق بمحكمة سوسة 2.

كما صدر حكم ابتدائي بالسجن في حق المراسل السابق لإذاعة "شمس أف أم" منتصر ساسي من قبل القاضي الجالس بالمحكمة الابتدائية بنابل.

وتعكس هذه القرارات والأحكام الجانب التجريمي الذي انتهجه القضاء التونسي خلال السنة التي يشملها التقرير.

كما تمت ملاحقة الصحفيين بتهم إرهابية على معنى قانون مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال لسنة 2015، تم حفظ اثنين منها وبقي ملفان رهن المتابعة من قبل قضاة التحقيق بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب ومنها ملف مراسل إذاعة "موزاييك أف أم" خليفة القاسمي الذي تم الاحتفاظ به على ذمة الملف لمدة 7 أيام تم إثرها إطلاق سراحه وإبقاءه على ذمة القضية.

وبذلك يكون القضاء قد اتخذ 6 إجراءات سلب حرية في حق الصحفيين توزعت عبر حالات الاحتفاظ وحالات الإيداع بالسجن وإصدار أحكام سالبة للحرية وهي أخطر الإجراءات التي يمكن أن تخلق لدى الصحفيين نزعة لممارسة رقابة ذاتية في أعمالهم وهو ما قد يؤثر على جودة العمل الصحفي ونجاعته، وقد اتخذ :

- السادة وكلاء الجمهورية : قراري (2) احتفاظ في حق كل من الصحفي خليفة القاسمي والصحفية شهرزاد عكاشة
- السادة قضاة التحقيق : قراري (2) إيداع بالسجن في حق كل من الصحفية شذى الحاج مبارك والإعلامي عامر عياد
- القضاء الجالس : حكمين (2) بالسجن في حق المراسل الصحفي منتصر ساسي وفي حق الإعلامي عامر عياد

وقد تمت ملاحقة الصحفيين خلال الفترة الممتدة بين 1 ماي 2021 و أواخر أفريل 2022 في 19 مناسبة خارج الإطار القانوني المنظم لعملهم، 11 منها على معنى المجلة الجزائية.

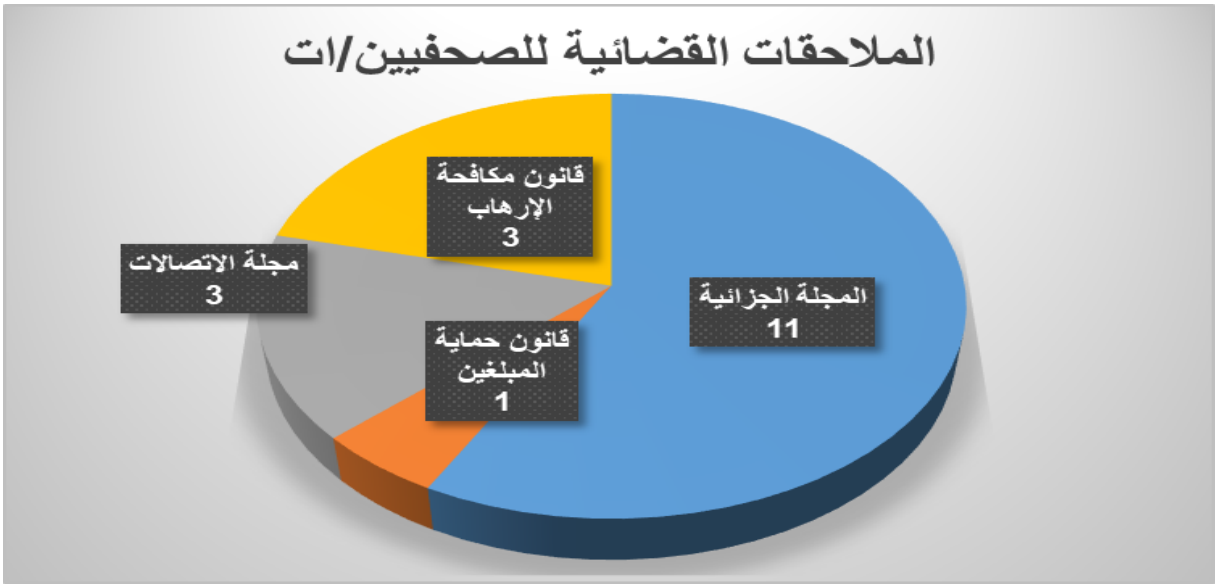

ويتواصل اختفاء الصحفيين سفيان الشورابي ونذير القطاري في ليبيا منذ 8 سبتمبر 2014 لازالت جهود الدولة في هذا الملف غير كافية لكشف الحقيقة فيه.

اعتداءات الجهات الرسمية على الصحفيين

كانت الجهات الرسمية قد انخرطت في الاعتداء على الصحفيين في 123 مناسبة من جملة 214 اعتداء تم تسجيلها في الفترة الممتدة بين 1 ماي 2021 وأواخر أفريل 2022 وتعددت الأطراف المسؤولة عن هذه الاعتداءات.

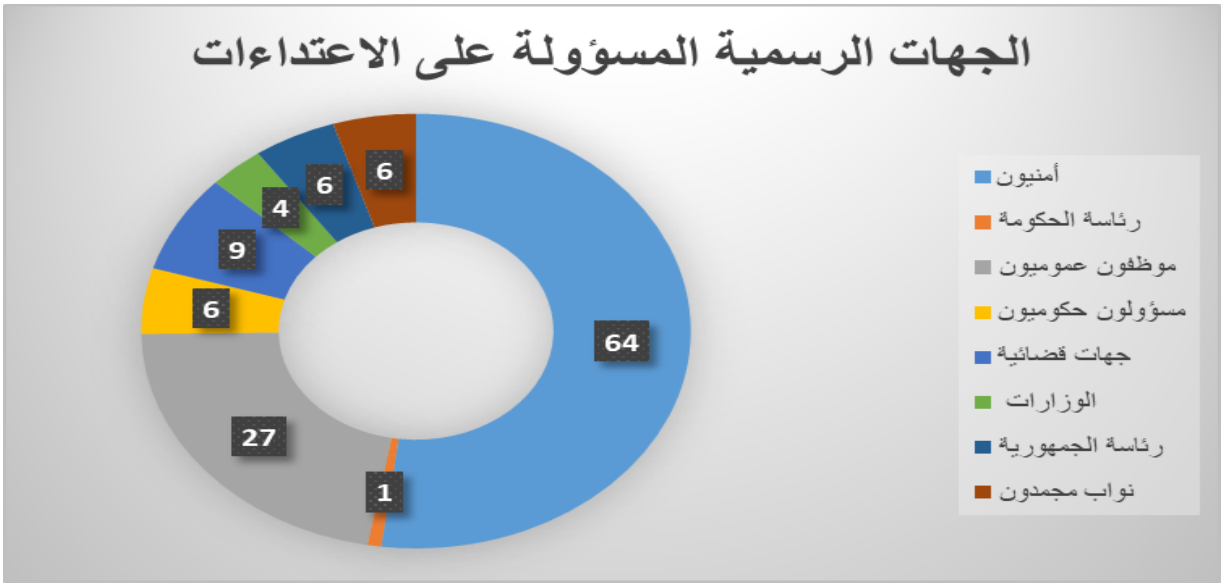

منذ سنوات تحافظ قوّات الأمن على صدارة ترتيب المعتدين على الصحفيين وظلّت في هذا الترتيب خلال السنوات الخمس الأخيرة منذ انطلاق عملية الرصد بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين لمراقبة تطبيق التزام الجهاز الأمني بحماية الصحفيين وقد انفردت قوات الأمن بـ 64 اعتداء خلال الفترة التي يشملها التقرير أي بنسبة 30 بالمائة من جملة الاعتداءات وخاصة تلك العنيفة إضافة إلى حالات الاحتجاز التعسفي التي سجلت في 14 مناسبة، 12 منها من قبل الأمن.

وكانت العلاقة بين الأمن والصحفيين قد شهدت توترات كبيرة خاصة خلال أشهر جويلية وسبتمبر 2021 وجانفي 2022. وكان شهر جانفي الأعنف على الإطلاق حيث انخرطت الجهات الأمنية في الاعتداء على الصحفيين في 20 مناسبة.

وتتعلق اعتداءات الأمنية ذات الطابع الأقل عنفا بوضع عوائق غير مشروعة على عمل الصحفيين حيث تتم مطالبة الصحفيين والصحفيات بتراخيص غير منصوص عليها بالقانون المنظم لعمل الصحفيين ولا تنظم بقانون كتراخيص التصوير في الطريق العام بالنسبة للمؤسسات التونسية أو تحديد مجال عملهم أو منعهم تماما من العمل وقد رصدت النقابة في هذا الجانب عديد الممارسات التي أدت إلى منع الصحفيين من العمل خلال السنوات الخمس الأخيرة.

وفي هذا المجال رفعت أكثر من توصية إلى ضرورة اخطار أعوان الأمن بالتراخيص القانونية المطلوبة فقط في ما يتعلق بالإعلام الأجنبي والتي تعتبر آجال تجديدها غير معقولة ومعطلة وتعطي للدولة إمكانية التضييق على عمل الصحفيين والتي خصصتها بشهر فقط.

كما عمل قوات الأمن على احتجاز الصحفيين في 12 مناسبة تم إحالة الصحفيين في اثنين منها على القضاء لكن لا يمكن تجاهل سرعة تدخل خلية الأزمة خاصة في حالات الاحتجاز التعسفي وسعيها لاطلاق سراح الصحفيين.

كما مارست القوات الأمنية العنف الجسدي واللفظي على الصحفيين وانخرطت في الاعتداءات على مقرات المؤسسات الأمنية بتكليف من وزارة الداخلية التونسية في مناسبتين

بعد 25 جويلية 2021 انطلاق العمل بالتدابير الاستثنائية عبر غلق مكتب قناة الجزيرة بتونس في 26 جويلية 2021 ودخول غرف البث المباشر للتلفزة التونسية العمومية في جانفي 2022. ومارست قوات الأمن رقابة على المحتويات في معدات الصحفيين في 4 مناسبات.

كما أدت التعقيدات الإدارية والمناشير الداخلية المنظمة للإدارة التونسية إلى عديد الاعتداءات من قبل الموظفين العموميين والمسؤولين الحكوميين. حيث كانت نقطة التحول في علاقة الإدارة بالصحفيين ما بعد 25 جويلية 2021 إصدار رئاسة الحكومة للمنشرين 19 و20 والذي جعل الصحفيين عرضة لحجب المعلومات والمنع والتضييق من قبل الموظفين العموميين والمسؤولين الحكوميين.

وقد انخرط الموظفون العموميون في هذا الجانب في 27 اعتداء في حين وجد الصحفيون عوائق حقيقية أمام الحصول على المعلومات من المسؤولين الحكوميين في 6 مناسبات. كما اتخذت الوزارات إجراءات ضد صحفيين عبر تتبعهم أو وضع عوائق غير مشروعة أمامهم في 4 مناسبات.

النقطة الفارقة خلال هذه السنة كانت انخراط رئاسة الجمهورية في اعتداءات على الصحفيين في 6 مناسبات، حيث انخرط رئيس الجمهورية في خطاب ذو طابع تحريضي ضد بعض المؤسسات الإعلامية كما عملت مؤسسة الرئاسة على اتخاذ سياسة اتصالية منغلقة انعكست على الاتصال الحكومي أيضا.

كما انخرطت الجهات القضائية في 9 اعتداءات على الصحفيين عبر إثارة الدعوة ضدهم في قضايا خارج إطار المرسوم 115 المنظم لحرية الصحافة والطباعة والنشر أو عبر اتخاذ إجراءات تقوم على الرقابة المسبقة كمنع التصوير في فضاءات المحاكم في مناسبتين في ملفات ذات طابع عام كوفاة الشاب عمر العبيدي وقد توجهت الجهات القضائية إلى التجريم أكثر منه إلى التغريم عبر إصدار أحكام بالسجن في مناسبتين وبطاقة إيداع بالسجن في مرة واحدة في حق صحفيين

اعتداءات الجهات غير الرسمية

كان الصحفيون ضحية عدة الصراع السياسي الذي انطلق بداية 2021 وامتد خلال الفترة التي يشملها التقرير من 1 ماي 2021 إلى أواخر شهر أفريل 2022، حيث وجد الصحفيون أنفسهم بين مطرقة معارضي قرارات الرئيس قيس سعيد وسندان مؤيديه ونشطاء التواصل الاجتماعي.

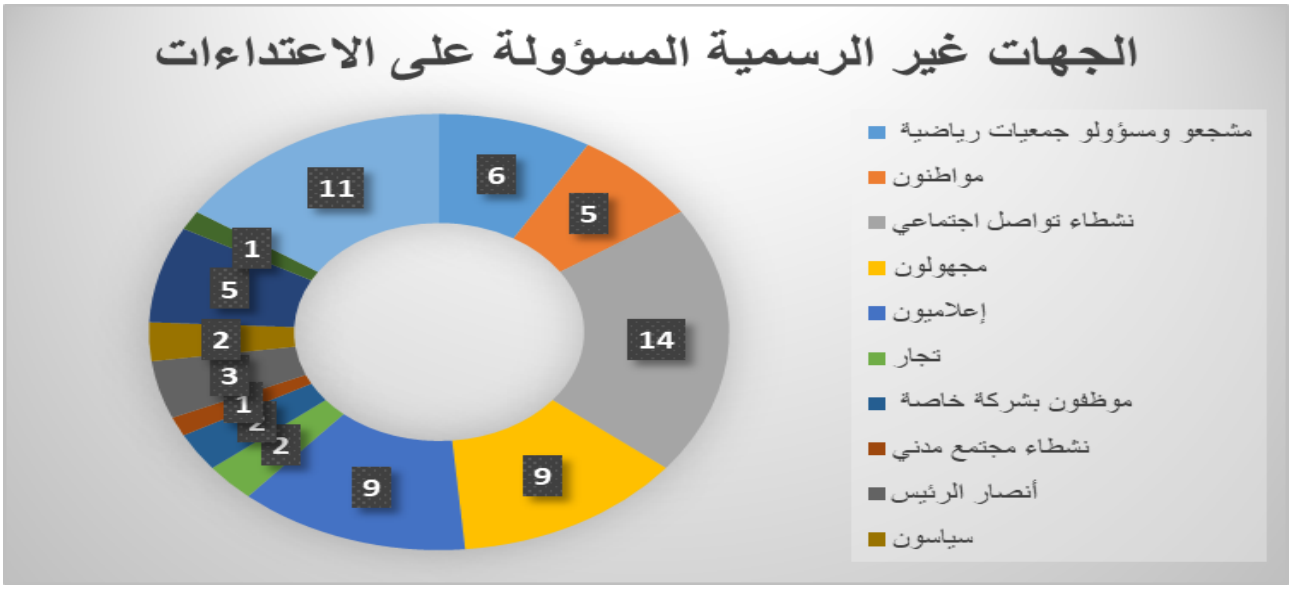

وخلال فترة ما بعد 25 جويلية 2021 كانت شبكات التواصل الاجتماعي الأخطر على الصحفيين حيث انخرط نشطاء التواصل الاجتماعي وخاصة منصة "فايس بوك" في 14 اعتداء من ذلك التحريض والتهديد والتشويه في حق الصحفيين كما انخرط أنصار الرئيس قيس سعيد في التحريض على الصحفيين ومضايقتهم في 3 مناسبات. وكان الصحفيون ضحية أعمال عنف وتحريض من معارضي الرئيس وكانت الجهة الأعنف عليهم في 11 مناسبة وقد أثيرت عديد الشكاوى في هذا الجانب من قبل الصحفيين ضحايا العنف كان أخطرها الاعتداء على فريق التلفزة التونسية في أكتوبر 2021.

متابعة قضايا الصحفيين/ات أمام مختلف المحاكم والإدارات التونسية

تتابع النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين عن طريق محاميها لمختلف قضايا الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات أمام مختلف المحاكم والإدارات التونسية، وفي الفترة المُمتدّة بين ماي 2120 وماي 2022، تجاوز عدد القضايا في مختلف المحاكم والإدارات 60 ملفا .

التوصيات العامّة

على ضوء متابعتها لواقع الحريات الصحفية في تونس خلال فترة سنة يهم النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين أن تتوجه بالتوصيات التالية لكل الأطراف المعنية بقطاع الإعلام في تونس

رئاسة الجمهورية:

- اعتماد سياسة اتصالية ضامنة لحق الصحفي في الوصول الى المعلومة واحترام حرية العمل الصحفي وعدم اعتماد سياسة اقصائية او تمييزية ضد الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات.

- الكف عن توجيه اتهامات للإعلام لتأليب الرأي العام ضده وتعريض سلامة الصحفيين/ات والمصورين/ان الصحفيين/ات للخطر.

- تحمل مسؤوليتها التاريخية في التدخل لإيقاف نزيف الهجمة المنظمة والهمجية على الصحفيين/ات ووسائل إعلام على اعتبار أنه لا يمكن بناء تونس جديدة وممكنة دون إعلام مهني يكون في خدمة الصالح العام خاصة، وعلى اعتبار أن الميليشيات الإلكترونية باتت التهديد الحقيقي لحرية الصحافة والرأي والتعبير، المكسب الأبرز للثورة التونسية، وعلى اعتبار أن عددا هاما من الصفحات المشبوهة تدعي مساندتها "لمشروع الرئيس."

- السهر على تعزيز حماية حرية التعبير والصحافة عبر مبادرات تشريعيةتصاغ بصفة تشاركية تراعي التزامات تونس بحماية الصحفيين/ات وحرية الصحافةوتلغي

الفصول القانونية المعادية لحرية التعبير وإزالة كل العوائق التي تحول دون وصول الصحفي للمعلومة وتوفير الحماية القانونية له اثناء اداء مهامه.

- دعم جهود المجتمع المدني في مجال الرصد والتوثيق وبناء استراتيجيات عمل للمعالجة المعمقة لأسباب العنف وانتهاكات حقوق الإنسان.

- عدم تمرير مشاريع قوانين او مناشير خلال الفترة الانتقالية تمس من الحقوق والحريات أو تقلص من المكتسبات التي تم تكريسها ضمن النصوص التشريعية الجاري بها العمل.

الحكومة التونسية:

-تنفيذ الحكم النهائي الصادر عن الدائرة الاستئنافية بالمحكمة الابتدائية القاضي بالنشر الفوضي الاتفاقية الإطارية المشتركة للصحفيين التونسيين.

- سحب المنشور عدد 19 واعتماد سياسية اتصالية مركزيا وجهويا تضمن حق المواطن في المعلومة وحق الصحفي/ة في طرح كل الملفات والتدقيق وطرح كل الأسئلة الضرورية.

- إيقاف العمل بكل المناشير والمذكرات الداخلية التي تضع عوائق غير المشروعة أمام التداول الحر للمعلومات.

- تفعيل مبدأ النشر التلقائي وتعيين مكلفين بالنفاذ الي المعلومات في الإدارات العمومية عملا بأحكام قانون النفاذ الي المعلومات وضمانا لحق الصحفي ومن خلفه المواطن في الحصول على المعلومات من مصادرها.

- تنفيذ الاتفاقات السابقة احتراما لمبدأ استمرارية الدولة وضمانا لحقوق الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات، وقيام الحكومة بواجبها لفرض تطبيق القانون واحترام حقوق أبناء القطاع.

-اعتماد مبدأ الشفافية والتشاركية في تقرير مصير المؤسسات الإعلامية المصادرة بما يضمن ديمومتها وحقوق العاملين فيها.

-الانخراط في المسار الذي تقوده النقابة الوطنية للصحفيين بالشراكة مع كل المتدخلين في المهنة لرسم سياسات عمومية قادرة على الإصلاح وعلى بناء إعلام قوي وحر وتعددي.

- تركيز آلية وطنية دائمة ومستقلة لرصد الاعتداءات المسلطة على حريّة الصحافة وحريّة التعبير لضمان الانتصاف والعدالة.

- تقديم مشاريع القوانين الجديدة لتنظيم حرية التعبير وحرية الصحافة وتعزيز الجانب الحمائي في إطار مقاربة تشاركية إلى المجلس النيابي القادم من أجل فيها المصادقة عليها

- نشر نتائج التحقيقات الإدارية مع موظفي الدولة المتورطين في اعتداءات على الصحفيين.

المجلس النيابي القادم:

- اعتبار القوانين المنظمة لحرية التعبير والصحافة والطباعة والنشر ذات أولوية للنظر فيها منذ بداية الفترة البرلمانية القادمة واعتماد مقاربة تشاركية في العمل عليها.

وزارة العدل التونسية:

- إيقاف إحالة الصحفيين بتهم أمن الدولة والتهم الإرهابية وغيرها من التهم الواردة خارج اطار القانون المنظم لحرية التعبير والصحافة والنشر

- تعزيز قدرات السادة القضاة في مجال حرية التعبير والنشر وحرية الصحافة من أجل ضمان نجاعة أكبر خاصة في دائرة السادة وكلاء الجمهورية في مجال معالجة قضايا النشر وقضايا حرية التعبير

- ضمان مبدأ الانتصاف للصحفيين الضحايا لضمان عدم العود في الجرائم المرتكبة في حق الصحفيين/ات عبر اجراء تحقيقات محايدة وسريعة وفعالة في قضايا الاعتداءات على الصحفيين/ات في أجال معقولة يجب تحديدها بصفة دقيقة ضمن النصوص التشريعية الجاري بها العمل.

-مزيد الدفع في اتجاه كشف الحقيقة الكاملة في حالة الاختفاء القسري الذي ذهب ضحيته كل من سفيان الشورابي ونذير القطاري في ليبيا.

النيابة العمومية:

-فتح تحقيق عاجل في حملات السحل الإلكتروني التي يتعرض لها صحفيون وصحفيات ومسيرو/ات وسائل إعلام ويمكن أن تكون تداعياتها خطيرة جدا على حياة الإعلاميين/ات وسلامتهم وعلى أمن مقار إعلامية، وإعلام الرأي العام بمآل عشرات القضايا التي رفعت في الصدد.

وزارة الداخلية:

- الإدانة العلنية للاعتداءات التي يمارسها أعوانها في حق الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات وعدم الدخول في منطق التبرير.

- القيام بالتحقيقات الضرورية والتلقائية في الحالات التي تورط فيها أعوانها في الاعتداء على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات وضمان محاسبتهم وكشفها للرأي العام لضمان عدم العود والانهاء مع الافلات من العقاب

-دعم مجهودات خلية الأزمة داخلها للتدخل لفائدة الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات وتعزيز التنسيق الميداني مع النقابة خلال التظاهرات والأحداث ذات الطابع الأمني.

- تعزيز قدرات أعوانها الميدانيين في مجال حرية العمل الصحفي وحرية الصحافة وحدود الحق في الأمن حتى لا يتحول إلى أداة للتضييق على حرية العمل.

- تعزيز المنظومة الحمائية للصحفيين ضحايا العنف والتهديد والتحريض على العنف والكراهية لضمان سلامتهم الجسدية والنفسية وتوفير بيئة آمنة لهم.

ورقة حول المكاسب الواردة في الاتفاقية الإطارية

المشتركة للصحفيين التونسيين

حسمت الدائرة الاستئنافية بالمحكمة الإدارية بتونس يوم 31 ديسمبر 2021 الأمر نهائيا بعد تأييدها لقرار المحكمة الإدارية الابتدائي القاضي بإلزام الطرف الحكومي بنشر نص الاتفاقية الإطارية المشتركة للصحفيين كاملا بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية، وبذلك تكون الاتفاقية المذكورة قانونية وملزمة للأطراف الاجتماعية وتدخل حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشرها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

***ما الذي أتت به الاتفاقية وما هي المكتسبات التي تحققت للصحفيين؟**

1. تعتبر الاتفاقية الإطارية المشتركة للصحفيين التونسيين أول اتفاقية خاصة بالصحفيين المحترفين تضبط العلاقة الشغلية بينهم وبين مؤجريهم.

2. تتميز الاتفاقية المذكورة بانسحاب أحكامها على جميع الصحفيين المحترفين العاملين بمؤسسات الصحافة المكتوبة والسمعية والمرئية والالكترونية ووكالات الإعلام والنشر.

3. تشمل الاتفاقية كل الصحافيين المحترفين العاملين بمؤسسات القطاع الخاص والعام دون تمييز بينهما.

4. تضمنت الاتفاقية امتيازات هامة في الجوانب المالية والترتيبية والأدبية:

- في الجانب المالي: ضمان أجر أساسي أدنى لا يقل عن 1400 دينار شهريا إضافة إلى المنح الأخرى التي يضبطها القانون والأنظمة الأساسية والاتفاقيات القطاعية واتفاقيات المؤسسة كمنحة الصحافة ومنحة التنقل ومنحة الإنتاج...

- في الجانب الترتيبي والأدبي هي ضمان لـ:
  - ✓ حرية الرأي واحترام أخلاقيات المهنة الصحفية
  - ✓ عدم التمييز بين الصحفيين
  - ✓ احترام حرية الانتماء وممارسة الحق النقابي
  - ✓ حماية الصحفيين أثناء مباشرتهم لوظائفهم

- ✓ تعويض الصحفي المحترف عند إنهاء عقد العمل من جانب المؤسسة بمنحة قدرها أجرة 3 أشهر عن كل سنة عمل فعلي.

- ✓ تعهد المؤسسات المشغلة بتمكين الصحفيين العاملين لديها بتسهيل تكوينهم المهني ورسكلتهم من اجل تحسين مهاراتهم لمدة لا تقل عن 12 يوما في السنة خالصة الأجر حسب برنامج سنوي يقع الاتفاق عليه بين إدارة المؤسسة والطرف النقابي.

- ✓ حرية الضمير وهو ما يسمح للصحفيين المحترفين بإنهاء عقد الشغل عند حصول تغيير جوهري في الخط التحريري للمؤسسة أو إحالة نشاطها للغير أو توقفها عن النشاط.

- ✓ احترام حقوق التأليف: التزام المؤسسة الصحفية باحترام حقوق التأليف لفائدة الصحفيين على إنتاجهم الفكري والفني بان يقع نشر أعمالهم بأسمائهمولا يمكن للمؤسسة بيع أعمالهم أو إحالتها للغير دون الحصول على ترخيص مسبق من المعني بالأمر.

5. المحافظة على الحقوق والامتيازات المكتسبة حيث لا يمكن أن يترتب عن تطبيق أحكام هذه الاتفاقية أي مساس بالحقوق والامتيازات العامة أو الخاصة التي اكتسبها الصحفيون بمقتضى نصوص قانونية أو تعاقدية أخرى.

6. فتحت الاتفاقية الاطارية المشتركة للصحفيين المحترفين المجال لإبرام:

- اتفاقية قطاعية تشمل كل الصحفيين المحترفين بجميع المؤسسات الصحفية سواء في القطاع العام أو الخاص، وقد تم إعداد مشروع هذه الاتفاقية تضمنت إضافة إلى الامتيازات المنصوص عليها بالاتفاقية الإطارية مكاسب أخرى عديدة أهمها:
  - سلم التصنيف المهني
  - سلم الأجور والمنح
  - التدرج والترقية المهنية وحماية الصحفي أثناء قيامه بوظيفته خاصة عند تغطيته الأحداث الخطرة (الحروب والكوارث الطبيعية وغيرها)

- اتفاقيات مؤسسة حيث كانت الانطلاقة مع مؤسسة "موزاييك أف أم" التي أبرمت اتفاقية مؤسسة مع أعوانها حددت فيها إضافة إلى الامتيازات الواردة بمشروع الاتفاقية القطاعية المنح وقيمتها المالية كما نصت على إحداث صندوق اجتماعي يتكفل بالتدخلات الاجتماعية لفائدة الصحفيين في مناسبات يضبطها النظام الداخلي للصندوق المذكور.

أنجز هذا التقرير:

عن وحدة رصد الانتهاكات بصلب النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين:

- خولة شبح
- محمود العروسي
- مروى الكافي

عن المكتب التنفيذي:

- محمد ياسين الجلاصي
- أميرة محمد

المساعدة القانونية:

- الاستاذ أيوب الغدامسي
- الاستاذ منذ الشارني

الغرافيك:

شاكر بلقاسم

صور الغلاف:

لسعد بن عاشور

#حرية_الصحافة_تواجه_الخطر_الدّاهم

اليوم العالمي لحرية الصحافة

World Press Freedom Day

3 ماي 2022

snjt